دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية

ا.م.د. سمير عبد الرسول العبيدي *

الملخص :

شكل الاهتمام بالقطاع التعليمي الركن الأبرز في المشروع النهضوي للدول المتقدمة؛ إذ أن الدور الأساسي للمؤسسات التعليمية لهو صنع الأفكار وإيجاد الحلول أي التركيز على قطاع البحث العلمي، أما التعليم فيكون بمثابة داعم للفكرة الأساسية وخاصة في مجال التعليم العالي ؛ لذا تسمى "المؤسسات المعرفية".

في هذا السياق تشكل التجربة السنغافورية مثالاً يستحق دراسته ملياً سواء من حيث نجاعة السياسات الحكومية المتبعة في القطاع المعرفي والتي شكلت أحدى سمات الدولة الناشئة، أو من حيث السعي للتعاون مع القطاع الخاص؛ لقد تبنت سنغافورة مبدأ "تعليم اقل ، فائدة أكثر" ، وهذا الشعار لا يُلخص السياسة المعرفية فقط ، بل يشمل الأطر العامة للنهضة السنغافورية والتي تستند على الاستثمار في القدرات البشرية والبنية التحتية، وهو أمر له أهميته بحكم خلوها من الموارد الأولية ، في حين يشكل موقعها الأستراتيجي ميزتها الأساسية.

تمثل النهضة السنغافورية حالة متميزة كونها أسست وسط محيط مضطرب ، إلا أنها نجحت لابتعادها عن الطرق التقليدية وسعيها لإدامة عنصر الابتكار، عبر تقديم الدولة لدعم كبير للمؤسسات المعرفية ؛ وهو ماقد يعتبر مأخذاً ، إلا أن الأمر غير ذلك تماما كونها تحظى باستقلالية واسعة.وهو ماسمح لها بمواكبة التطورات العلمية وتحديث مناهجها باستمرار ، لأن هدفها هو إيجاد عناصر كفؤة تشكل إضافة لسوق العمل وترفع وتيرة النمو الاقتصادي.

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

Abstract

The extent of concern in teaching sector had being a significance nook in the development program of progressive countries. indeed ,the basic role of the teaching institutions were mading up the idea and found the solutions ,and that meant to focus on scientifical research sector, while the activities of teaching would be as a convoy active and enforce the basic ideas, especially in higher teaching and higher studies,so its called "the acknowledgment institutions".in that case ht would be maintained the higher level of scientifical distinction, coming by several conditions among them the existent of legislative ambience and continual government supports, that allowed the supervision corporation put their programs into face without interfering of bureaucracy.

If that conditions to be found, the acknowledgment institutions should enjoyment with financial independence and get the advantages, which meant that the government budget should avoid the expensive coasts, and changing its role to be a center of creating abilities to feed the national needs and exporting to the foreign markets, contradictory to what the underdevelopment countries among the Arab home land countries had used to followed, yet, their were a millions of graduates whom they were not found any kind of opportunities for work, and that caused many problems in their societies such is the immigrations of drain brain and mass unemployment. So, its very important to study the successful samples to get some lessons.

المقدمة

يجمع خبراء الاقتصاد على أن العنصر البشري وحجم التطور في مجالات البنى التحتية (قطاعي النقل والاتصالات) ، يكادان أن يشكلا الأساس لاستراتيجيات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة.

وعلى ذلك يمثل مدى الاهتمام بالقطاع التعليمي الركن الأبرز في المشروع النهضوي للدول المتقدمة؛ وفي واقع الحال إن الدور الأساسي للمؤسسات التعليمية لهو صنع الأفكار وإيجاد الحلول أي التركيز على قطاع البحث العلمي ، أما النشاط التعليمي فيكون بمثابة نشاط موازي وداعم للفكرة الأساسية وخاصة في مجال التعليم العالي والدراسات العليا؛ لذا تطلق عليها تسمية "المؤسسات المعرفية".

وفي هذا السياق يتم الحفاظ على مستوى رفيع من التميز العلمي ، وهذا لا يتأتى إلا عبر توفر جملة من الشروط،لعل من أبرزها وجود البيئة التشريعية المناسبة والدعم الحكومي المستمر؛ وبالقدر الذي يسمح للهيئات المشرفة بتطبيق رؤاها المعرفية بعيدا عن التدخلات البيروقراطية.

أن توفر هذه الشروط سيسمح بأن تتمتع هذه المؤسسات المعرفية بالاستقلالية المالية بل وتحقيق العوائد ، وهو ماسيجنب خزينة الدولة تكاليف باهضة ، ويحولها إلى مراكز لصنع الكفاءات لسد الحاجة المحلية ومن ثم التصدير إلى الأسواق الخارجية ؛ وليس كما هو متبع في دول العالم الثالث ومن ضمنها الوطن العربي والذي يشهد بمجمله تدفق الملايين من الخريجين الجدد كل عام والذين لايجدون متسعا لهم في سوق العمل لعدم توفر ما يناسبهم من فرص عمل، أو لانعدامها أصلا ،وهو ماأوجد حزمة من المشاكل ضمن إطار هذه المجتمعات كهجرة أصحاب الكفاءات والبطالة (الظاهرة والمقنعة) وغيرهما من المشكلات الاجتماعية؛ ولهذا يتوجب دراسة النماذج الناجحة في هذا الصدد بغية استخلاص الدروس والعبر.

تعد جزيرة سنغافورة (682.7 كم2) على المحيط الهندي إحدى النماذج المتميزة والتي تستحق دراستها ملياً ، فهي دولة حديثة التكوين إذ يرجع تأسيسها للعام 1819، وتتألف بالأساس من المهاجرين وهي الوحيدة بهذه الصفات خارج إطار العالم الجديد ، ورغم إنها اصغر دولة في آسيا والرابعة على مستوى العالم ،إلا أن اقتصادها يقع في خانة أفضل 10 اقتصاديات على المستوى العالمي ، وإذا أضفنا لما تقدم خلوها تقريباً من الموارد الطبيعية واكتظاظها السكاني وتركيبتها الأثنية – الدينية المتنوعة ، لأدركنا على الفور أن جوهر النهضة السنغافورية يكمن في تطور

قدراتها البشرية والتي تشكل السياسة التربوية معلمها الأساسي؛ أي وضع السياسات الملائمة والتي تلبي احتياجات المجتمع المحلي مع الإيفاء بمستلزمات السوق الخارجية، وهو مايوفر نوعا من الاستقرار الداخلي يسمح باستقطاب الاستثمارات الخارجية .

في هذا السياق تشكل التجربة السنغافورية مثالا يستحق دراسته ملياً بل و الإقتداء به سواء من حيث نجاعة السياسات الحكومية المتبعة في القطاع المعرفي بمختلف فروعه ومراحله الدراسية والتي شكلت أحدى سمات الدولة الناشئة منذ الاستقلال عن بريطانيا في 1963/9/1 ، أو من حيث السعي للتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص ومواكبة أحدث التطورات العلمية من اجل دفع عجلة الاقتصاد السنغافوري إلى الأمام وضمن إطار دولة القانون والمؤسسات .

أولا. تمهيد.

تقع جزيرة سنغافورة على المحيط الهندي عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايا Malaya Peninsula ، ما بين خطي عرض 1,09 و1,29 شمالي خط الاستواء وخطي طول 103 و109 شرق خط الاستواء ، وتبلغ مساحتها 682,7كم^2 ، وتتكون من الجزيرة الرئيسية (604,2 كم^2) ، ويضاف إليها 63 من الجزر الصغيرة القريبة من الساحل البالغ طوله 193 كم. ويفصلها عن ماليزيا مضيق جوهور الضيق (1,2كم) ، في حين تبلغ المسافة بين عاصمتي البلدين 300 كم.

تعود فكرة السيطرة على سنغافورة إلى السير توماس ستامفورد رافلز Sir Thomas Stamford Raffles (1781-1826)، المهندس والموظف الحكومي في وزارة شؤون المستعمرات البريطانية، والذي نجح في عام 1819 بإقناع شركة الهند الشرقية باتخاذ سنغافورة كمحطة تجارية إدراكا منه لأهمية موقعها الاستراتيجي.وسيطر عليها البريطانيون حتى الاستقلال في 1963/9/1.في حين هيمن على السلطة حزب العمل الشعبي الذي أسسه لي كوان يو Lee Kuan Yew بتأريخ1954/9/21، وشغل منصب رئيس الوزراء للمدة(1959/5/9-1990/11/28) وحتى إحالة نفسه على التقاعد. وكان قد سبق ذلك تعيين ابنه الأكبر لي هسين لونغ Lee Hsien Long ، بمنصب نائب رئيس الوزراء ، وحتى توليه منصب والده في 2004/8/12 ، وطيلة هذه المدة حصل حزب العمال على نسبة لاتقل عن 90% من مقاعد البرلمان. في حين تم استحداث منصب " المستشار" Senior's Minister ليشغله لي كوان

للمدة (1990-2004)، وعقب تولي ابنه لمنصب رئيس الوزراء تم استحداث منصب جديد له هو "الناصح المخلص" Mentor's Minister، ليمارس نفوذه على شؤون الحكم برغم ابتعاده عن العمل العام رسميا [1] .

سنغافورة دولة متعددة الأثنيات والعقائد ففيها يعيش أبناء نحو 20 قومية تنتسب إلى 4مجموعات أساسية هي (الصينية والملاياوية والهندية والأوربية) . واللغات الرسمية هي الماندارين والمالاوية والتاميلية والإنكليزية ، ويجري التعليم وفقا لمبدأ (ثنائية اللغة) حيث يكون التدريس باللغة الإنكليزية إضافة إلى إحدى اللغات المحلية الثلاثة ، ولكن التعليم العالي باللغة الإنكليزية فقط والتي هي أيضا لغة الإدارة ومجتمع الأعمال . وتعدد اللغات يمثل إشكالية للسكان فمثلاً الصينيون لا يجيدون لغة الملايا والعكس صحيح ، في حين تشكل الإنكليزية لغة التخاطب بين الهنود نظراً لتحدثهم بعدة لهجات محلية.

ووفقاً لأحدث إحصاء حكومي(1 تموز 2008) بلغ عدد السكان 4,608,167 نسمة، وهم وفقاً للمعيار الاثني موزعين بواقع إلى ما نسبته 76,7% صينيون ، الملايا 14% ، الهنود 7,9% ، أخرى 1,4% ؛ أما اللغات التي يتحدثون بها (تعداد 2000) فتضم الصينية 58.8% (تشمل عدة لهجات أبرزها الماندارين 35%) ، الإنكليزية 23% ، الملايا 14,1% ، التاميلية 3,2% ، أخرى 0,9% ؛ وبالنسبة للتقسيم الديني تمثل البوذية والطاوية وهما عقيدتان صينيتان تقليديتان ما نسبته 42,5% و8,5% على التوالي ، المسيحية 14,6 (الكاثوليكية والبروتستانتية والإنجيلية) ، الإسلام 13,9% ، الهندوسية 4% وأديان أخرى 1,6% ،كما توجد معابد يهودية وسيخية ؛ مع الإشارة إلى أن ما نسبته 14,8% من السكان لا ينتمون إلى أي عقيدة [2] .

ثانيا- المعرفة والنهضة السنغافورية .

أن أهم مؤشرات النهضة في بلدان جنوب شرق آسيا هو سيادة نمط توزيعي عادل لثمار النمو والتحديث ، فكان هناك شعور متنامي لدى معظم المواطنين بأن مسيرة التنمية عادت عليهم جميعاً بالفائدة و لم يقتصر ذلك على فئة معينة كما حدث في كثير من بلدان العالم الثالث ، و المؤشر الثاني هوحجم الأستثمار الحكومي في تطوير القدرات البشرية ، أذ نجحت وفي زمن وجيز في بناء نظام تعليم متقدم بشكل أصبح يفوق في مراحل نظرائه في أوربا و الولايات المتحدة ، وخاصة في حقول الرياضيات و الحاسوب ، و ما يمكن أن يلاحظ عن هذه البلدان هوالأهتمام بمعايير الجودة و يرجع البعض ذلك الى منظومة " القيم الكونفوشيوسية " و التي أضحت عنصراً

مهماً وفعالاً في بناء النظام الذي يحكم أخلاقيات العمل ، و هو ما أنعكس في وجود مؤسسات عالية الكفاءة سواء في القطاع العام أو الخاص.

و بمعنى آخر فأننا لو درسنا التجارب النهضوية في آسيا بتمعن بأعتبارها تجارب عملية حقيقية في حقل التاريخ الأقتصادي و الأجتماعي و الأنساني نجد أن الدولة قد لعبت دوراً بارزاً في قيادة عملية النهضة الأقتصادية والاجتماعية [3] .

اعتمدت سنغافورة في نهضتها على الأسس السابقة ، أي بناء الأنسان و قبله الأعتماد على القيم الحضارية و التاريخ و التقاليد و من ثم التوجه الى الأخذ بمقومات بناء دولة حديثة لاتعرف حدوداً للتطور ، و قد نجحت التجربة بالفعل . حيث يصل دخل الفرد إلى حوالي 30000 دولار شهرياً ، في حين تضم نحوأكثر من 70 مؤسسة أجنبية و 60 مصرفاً تجارياً ، أضافة الى بورصة مزدهرة للسلع والأوراق المالية.

وفي حقيقة الأمر أنه حين أستقلت سنغافورة عام 1963 كانت عائدات القاعدة البريطانية تمثل 75 % من دخل الدولة ، في حين تحولت هذه الجزيرة الصغيرة الى حاضرة عالمية مزدهرة تضم أنجح شركة طيران في العالم ، وأفضل مطار جوي ، و أنشط ميناء بحري ، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وتعد سنغافورة الآن من أكثر بلدان العالم نظافة فشوارعها أكثر نظافة من مونت كارلو ، ومبانيها أكثر حداثة من ناطحات نيويورك ، وهي من أكثر بلدان العالم أمناً ومن أكثرها أطمئناناً وهي نموذج في المحافظة على البيئة و على مستوى المعيشة.

لقد كان من المذهل أقامة مثل هذه الدولة في فقر آسيا المدقع قبل أربعة عقود، غير أن لي كوان ، الذي جاء من أوكسفورد الى المستعمرة البريطانية السابقة ، كان يحلم بأن يبني وطناً للناس و ليس له ولذلك بنى المصانع لا الأذاعات وأمر الناس بالعمل لا بالأصغاء الى الأذاعة وأغلق السجون ليفتح المدارس وشيد في آسيا انموذجاً مخالفاً للأنموذج الماوي في الصين الشيوعية و ثورته الثقافية ولم يسمح للحرب الأهلية لدى جارته أندنونيسيا بالتسرب إلى بلاده و طبق حكم القانون لكنه لم يحول بلاده الى سجن كبير ، وكان قبل أي شيء حريصاً على الكرامة البشرية ، فحارب الفقر وسعى ليجعل لكل مواطن بيتاً .

وذكر لي كوان " لقد أدركنا الحكمة الصينية التي تقول سنة واحدة ضرورية لكي تنمو بذرة قمح، وعشر ضرورية لكي تنمو شجرة ، ومائة ضرورية لكي ينمو أنسان ، وعملنا على أنتاج مجتمع

آمن ومستقر ، وركزنا على الثقافة و الفنون ، فتمكنا من تكوين أشخاص قادرين على أختيار مواقعهم و وظائفهم يؤمنون بأن الحياة تستحق العناء من أجلهم و أجل أبنائهم" [4].

كانت المباني الشاهقة التي قام ببنائها المهندسون المعماريون و العمال ذات مقاييس مرتفعة، وكذلك الطرق و الجسور، و المطارات ومواني‌ء الحاويات، ألا أن الأمر المهم لدى لي كوان هو أرتفاع مستوى التعليم للجيل الجديد ومدى أستيعابهم لمبادى‌ء السوق الحرة و العمل المصرفي و الحاسوب ، وأنه لتحقيق ذلك يتوجب التركيز على قطاع التعليم ، المتمثل في أنتشار المدارس المتطورة والجامعات ومعاهد الأبحاث و بيوت الخبرة ، وهذه الأمور مجتمعة هي ما أسهم في ردم الفجوة بين سنغافورة و الدول المتقدمة [5] .

حرص لي كوان على الأشادة بتجربة بلده في جميع المحافل ، و في كلمته أمام منتدى التنافسية العالمي الذي عقد في الرياض للمدة (20 – 22 / 1 / 2008) أستذكر أحدى تجاربه الشخصية بالقول " منذ 25 عاماً أحضر زملائي عالماً متخصصاً في علم الميكروبات و شرح لي أن دولة صغيرة كسنغافورة أذا كانت لديها عزيمة و تبنت تطوير هذا العلم فأنها ستصبح ذات شأن لأن هذه العلوم أساسية للتقنية ، فقلنا لنحاول و بدأنا بتأسيس المعهد العلمي للجينات البايلوجية وأستقدمنا خبراء من بريطانيا و السويد و اليابان ووسعنا عملنا معهم ولأننا عملنا على مستوى دولي ، فقد كان الأتصال معهم سهلاً و أصبحت لنا صناعة طبية متطورة للعقاقير ".

لقد سعت سنغافورة الى أجتذاب المهارات و الخبرات الأكاديمية من جميع أنحاء العالم ، وخاصة الناطقين بالأنكليزية ساعدها في ذلك أنتشارها الواسع كونها لغة مجتمع الأدارة والأعمال، ناهيك عن كونها اللغة الأساسية في التعليم .

وفيما يخص عالمنا العربي أشار لي كوان أن على العرب أقامة صناعات تسمح لمواطنيهم بالأستثمار فيها ، و لابد أن يرسلوا أبنائهم للدراسة و أكتساب الخبرة في الدول المتقدمة ثم العودة لتأسيس مشروعات صناعية ومصارف أسلامية جديدة ، فالمهم أن يتعلم العرب كيفية أستثمار أحتياطياتهم النفطية الضخمة و إدارة مواردهم لتحقيق أعلى ربحية ممكنة[6].

وفي واقع الحال أنه أذا ما قارنا ذلك بالوطن العربي فيمكننا القول أن الأسيويين ليسوا بالضرورة أكثر ذكاءاً و لكنهم أكثر دأباً و أتقاناً في العمل ، و أن ما يدور في وطننا العربي من جدل محتدم حول القطاع العام و الخاص أنما هو في الحقيقية حوار له طابع شكلي و أيديولوجي بحت ، ينبع أن جوهر المشكلة ليست الكم العام أو ذاك الكم من الخاص ، بل أن الأزمة تكمن في

عدم توفر البيئة الملائمة التي تساعد على تطوير كل من العام و الخاص في آن واحد ، لذلك فنحن نحتاج الى ما يمكن تسميته بالكفاءة المؤسساتية ، بمعنى أن تكون المؤسسات القائمة على درجة عالية من الكفاءة الأدارية و التنظيمية . فإذا لم يرافق الكفاءة الأقتصادية كفاءة أجتماعية وأخرى مؤسسية فلا شك بأن النهضة الأقتصادية سوف تصاب بخلل شديد من خلال مايحدث من هدر للموارد وما يصاحب ذلك من خلل أجتماعي عميق .

ولتحقيق ذلك توجب وضع جملة من المعايير توجب الأخذ بها ، وهي :-

أ. رفع معدلات الأدخار والأستثمار ، فالبلدان الاسيوية حققت قفزة كبيرة ، أذ أن معدلات الأستثمار لاتقل عن 30 % من الناتج المحلي الأجمالي .

ب. الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا ، ويتجلى ذلك في عدد براءات الأختراع ، وبهذا يتحقق قدر من التكافؤ العلمي مع البلدان الصناعية المتقدمة .

ج. العمل على بناء القدرات الذاتية ، ذلك أن هذه البلدان لن تعتمد الى الأبد على الخبرات الأجنبية ، بغض النظر عن درجة أنفتاحها على بلدان العالم المتقدم ، أو قدرتها على شراء التقنية الحديثة ، فبرغم أنفتاحها ألا أنه وبموازاة ذلك سعت لبناء قدرتها الذاتية عبر أتباع سياسات تعليمية متطورة ، أخذة بنظر الأعتبار أن أحدى سمات النهضة التنموية لأي بلد هومدى أعتماده على الكفاءات المحلية [7].

ثالثا . النظام التعليمي .

1. السياسة التعليمية:-

يهدف نظام التعليم في سنغافورة الى توفير بيئة علمية و بحثية متميزة مع التركيز على عنصر الأبتكار ، لذلك يوجد هنالك ميل نحو التجريب في مجال التعليم وذلك لمواكبة أحدث التطورات في مناهج وطرق التدريس سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الفردي بما يسمح للطلاب بشحذ مهاراتهم و تطوير خبراتهم العلمية في مرحلة مبكرة ، وهو ما سيضمن لهم مكاناً في سوق العمل والذي يعتمد بشكل كبير على أحدث التقنيات التكنولوجية.

وفي هذا السياق ذكر وزير التربية والتعليم ثارمان شانموجار اتنام Tharman Shanmugaratnam في حكومة لي هسين لونغ ،أن هناك عدة أمور من الواجب توفرها لضمان النجاح في العملية التعليمية وهي :-

أ. عنصر الابتكار حيث يكون الأفراد مستعدون للعمل في فرق متخصصة ومتحلين بروح الجماعة .

ب . أعداد الأفراد للعمل مع فرق عالمية ، وهذا ما يتم السعي لتحقيقه على مستوى التعليم الثانوي والأكاديمي .

ألا أنه وبالرغم من ذلك لم يتم أغفال دور المهارات الخاصة لانها تضيف عمقاً لمفهوم الأبتكار ، ولكن وحتى في ظل ذلك يجب أن يكون هنالك جو من الحرية الأختيارية بما يعطي الأمر برمته قيمة مضافة .

ج . كما وسعت وزارة التربية والتعليم للاهتمام بطلاب الثانويات والسعي لأكسابهم خبرة علمية عبر الاحتكاك بالمؤسسات العلمية في الخارج ، و أرسالهم في دورات تدريبية، ومن المؤمل الشروع في تطبيق هذا البرنامج بحلول العام 2012 [8].

ووزارة التربية والتعليم في سنغافورة تقوم بتكريس جهودها للأرتقاء بمستوى الطلاب ، لأنهم الأساس في بناء مستقبل الأمة ، فتوضع السياسات التعليمية في الأساس لأكتشاف مواهبهم و تنميتها ، لذا تعتبر من الأفضل في العالم وتركز على مساعدة الطلاب على تحقيق أفضل النتائج في أي مجال توجهوا إليه عقب مغادرتهم مقاعد الدراسة .

تحتوي سنغافورة على مجموعة من أفضل المؤسسات المعرفية وفي مختلف المراحل الدراسية، ويتم التركيز على تطوير مقدرة العاملين في القطاع عن طريق التدريب المستمر لأكسابهم المزيد من الخبرات ولمواكبة أحدث التطورات في علم طرائق التدريس ، وذلك لبلوغ الأهداف المرجوة .

قامت سنغافورة في السنوات الأخيرة بعملية تجديد شاملة لنظامها التعليمي ، وذلك بغية تقريبه أكثر من النمط العالمي . وعلى هذا حظيت بتقدير واسع في جميع أنحاء العالم و أضحت مقصداً للدارسين من مختلف البلدان ، وزاد من ذلك أن جميع المعلومات بما فيها أجراءات التسجيل متاحة للعموم على شبكة المعلومات و يمكن الوصول اليها بسهولة و يسر [9].

ونظام التعليم في سنغافورة مقتبس بشكل أساسي عن النظام البريطاني وهو الأعرق والأكثر تطوراً في العالم . وتقوم وزارة التربية بوضع قواعد السياسة التعليمية في البلاد ، وهو الأختلاف الوحيد الذي قد نلمسه عن الأنموذج الأصلي و يتجلى ذلك في أدارة المؤسسات الحكومية التي تتلقى التمويل من الدولة ، كما وتمارس الأشراف على المؤسسات الخاصة سواء منها الوطنية أو الأجنبية ، والامرين سواء في حقيقة الأمر ، مادام الهدف هوتوفير الفرص

للجميع ، و لتطوير كل المواهب ، وليس الأقتصار على المناهج الأكاديمية الصرفة ، وهو ما يخلق فرصاً متزايدة و يؤمن حالة من التنافس للوصول الى أعلى المراتب العلمية تحت شعار " تعليم أقل ، فائدة أكثر " .

إن سنغافورة لم تكن الوحيدة في هذا المضمار بل واجهت منافسة من دول أخرى مثل الولايات المتحدة و استراليا ، لذا كان هناك توجه نحو أرسال الطلاب الى هذه البلدان و في الوقت نفسه فتح فروع لأفضل الجامعات ومنها الجامعة المفتوحة ومعهد سنغافورة للأدارة و غيرها .

لتحقيق هذه الغايات مجتمعة خصصت الدولة ما نسبته 24 % من ميزانيتها لقطاع التعليم (2006) ، وهي من أعلى النسب في العالم ، وقد دلت الأحصائيات على نجاح هذه السياسة أذ بلغ معدل أجادة القراءة و الكتابة في السنة نفسها حوالي 7, 95 % وهي نسبة ممتازة، في حين أرتفعت نسبة حملة الشهادات الثانوية لتصل إلى حوالي 1, 59 % عام 2006 بعد أن كانت النسبة عام 1981حوالي 6 , 20 % ، وترافق ذلك مع تشجيع أرسال البعثات الدراسية الى الخارج للحصول على شهادة البكلوريوس فما أعلى ، وبلغ عددهم 20000 طالب في عام 2006 ، وقد شكلت المملكة المتحدة مقصدهم الرئيسي بما مجموعه 3360 طالب ، ويعود ذلك الى ما تتمتع به من تقاليد أكاديمية عريقة ، و توفر خيارات واسعة للقبول في الجامعات البريطانية ، ناهيك عن أحتدام المنافسة في الجامعات السنغافورية ، كما وتسعى بعض الأسر لتجنب مسألة ثنائية اللغة مفضلة الأقتصار على لغة واحدة هي اللغة الأنكليزية و هو ما قد يؤمن من وجهة نظرها فرصاً مستقبلية أكبر للأنخراط في سوق العمل . و على العموم فأن المواضيع الأكثر أهتماماً للطلاب السنغافوريين في الخارج هي : الهندسة ، القانون ، العلوم الطبية ، الأدارة و الأقتصاد ، الحاسوب ، التعليم واللغة الأنكليزية ، والمواضيع الأخرى ذات الصلة .

تعتمد السياسة التعليمية في سنغافورة على ثلاثة ركائز أساسية هي :-

أ. أن سوق العمل أخذ يصبح اشد تنافسية سواء بين العناصر المحلية أو الوافدين ، لذا أصبح الكثير من حملة شهادة البكلوريوس يرون حاجة لأكمال دراساتهم العليا ، وفي حين تستقطب الجامعات مانسبته 65 % من الطلاب ، نجد أن 35 % يتم قبولهم في أقسام الدراسات العليا ، أي ما نسبته 22 % من الخريجين وهي بلاشك نسبة متميزة للغاية .

ب . العمل على جعل سنغافورة مركزاً للتعليم العالي في جنوب شرق آسيا عبر فتح فروع لأعرق الجامعات في سنغافورة ، مثل المدرسة العليا للتجارة في جامعة شيكاغو The University of Chicago Graduate School of Business (GSB) أو مدرسة التجارة في باريس – سنغافورة– Business School Paris Singapore(ESSEC) وغيرها ، وقد بلغ عدد طلاب الجامعات الاجنبية36,700 في عام 2001، وفي عام2004 ارتفع إلى 80,200.

ج . العمل على تطوير مناهج الجامعات لتصبح أكثر موائمة لسوق العمل ، سواء من حيث نوعية فروع الدراسات الأولية والعليا أو من حيث دعم وتبني أصحاب المشاريع البحثية الرائدة [10].

2 . المؤسسات و المناهج التعليمية :-

هناك العديد من العناصر التي أسهمت في نجاح النظام التعليمي في سنغافورة في مقدمتها الكفاءة والتفاني من قبل وزارة التربية و التعليم العالي سواء على صعيد الأطر و السياسات العامة، أو وضع المناهج الدراسية ، حيث تتم متابعتها بدقة ، بل وتتيح للطلاب مجموعة من الكتب تتباين في مستوياتها للاختيار فيما بينها وخاصة في حقول العلوم و اللغة الأنكليزية ، كما وتخضع المناهج للتقييم المستمر حيث يتم تحديثها بأستمرار لتتواكب مع متطلبات الاقتصاد العالمي الذي تشكل سنغافورة أحدى ركائزه . و من ثم فأن الكتب القديمة سرعان ما يعفى عليها الزمن ، و بأمكان الطلاب شراء الكتب الجديدة من خلال شبكة المعلومات وعلى الموقع ((SGBOX . com)) ، و بالأضافة الى المناهج المتبعة توجد هنالك نشاطات أضافية منها الطلب بأستمرار من الطلاب شراء كتب وكتابة تقييمات لها ، و يسري ذلك على جميع المواضيع ، و يتم حساب الدرجات المتحصلة ضمن المعدل السنوي ، وهو ما يوفر للطلاب الفرصة لتكوين مكتبات صغيرة لهم ، وينمي حب المطالعة و الأدراك العلمي لديهم ، و أضافة لذلك توجد هنالك مراكز للتعليم تستقبل الطلاب الراغبين بالتعليم بعد المدرسة .

كذلك أسهمت طبيعة المجتمع في هذه العملية ، منها إن الغالبية العظمى من الأسر تحرص على تعليم أبنائها لضمان مستقبلهم ، وساعدت الدولة في ذلك عبر خلق البيئة التنافسية في المؤسسات التعليمية . إذ يجري تقييم الأطفال عدة مرات في العام الدراسي من قبل المدرسين عبر الواجبات المنزلية ، والمشاريع ، والاختبارات .

وتعزز ذلك عبر إجراء " الاختبار الوطني " (PSLE) والذي يسمح اجتيازه للطالب بالتأهل إلى المرحلة الدراسية الأعلى وتبعاً للمعدل الذي حصل عليه [11] .

سنت سنغافورة قانوناً يصبح بموجبه التعليم الابتدائي إلزاميا لجميع المواطنين في سنغافورة ، وإذا امتنع الآباء عن تسجيل أبنائهم في المدارس الابتدائية يعتبر ذلك مخالفة صريحة للقوانين النافذة وتبرر إنزال العقاب بحق مخالفيها. ومنذ العام 1987 تم اعتماد سياسة ثنائية اللغة في جميع المراحل الدراسية وبموجبها تكون اللغة الإنكليزية هي لغة التعليم الأساسية ، ويمنح الطلاب أيضا حرية اختيار اللغة الأخرى من بين اللغات الثلاث المحلية (الصينية ، والتاميلية ، والملايا)[12] .

تقسم المؤسسات التعليمية في سنغافورة إلى ثلاثة أنواع حكومية وخاصة (وطنية ودولية)، وتتقاضى المدارس الحكومية أجور رمزية مع إمكانية الإعفاء للأسر المحتاجة ، ويبدأ النظام التعليمي من خلال المدارس الابتدائية ومدتها 6 سنوات وتشمل دراسة مجموعة متنوعة من المواضيع (الفنون ، التربية الوطنية والصحية ، والدراسات الاجتماعية والتربية البدنية) ، وبدءاً من الصف الثالث تبدأ دراسة الرياضيات والعلوم ، ويتم إخضاع الطلاب لامتحان (PSLE) لدى دخولهم المرحلة الثانوية ، وهناك نظامين للقبول وفقاً للمعدل هما (الخاص) ومدته 4 سنوات و(العام) ومدته 5 سنوات ، وتشمل مناهجها تدريس (الرياضيات ، العلوم ، الانسانيات ، الفنون، التصميم ، الفنون البصرية) ، ويمكن أيضا دراسة لغة ثالثة ، مثل الفرنسية أو الألمانية أو اليابانية[13] .

توجد في سنغافورة ثلاثة أنواع من المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية تقبل الطلاب تبعاً لمعدلاتهم وفقا لنظام القبول المركزي وهي :-

أ- الكليات الأولية . ومدتها عامان وهي تهيئ للدخول إلى الجامعة ، وعددها ستة عشر كلية (2004) .

ب- معاهد الفنون التطبيقية وعددها خمسة معاهد وهي تتيح الفرصة لعدد محدود من طلبتها المتفوقين لدخول الجامعة .

ج- المعاهد التقنية وعددها عشرة معاهد .

توجد في سنغافورة ثلاثة كليات حكومية وهي :-

أ- الجامعة الوطنية السنغافورية (NUS) Singapore National University of، وتأسست في عام 1905 ،وتقع في جنوب غرب المدينة في منطقة كينت ريدج ،

وتعد من بين أفضل 10 جامعات في العالم ، وتتيح لطلابها فرصة إكمال دراساتهم العليا للحصول على الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه،وبلغ عدد طلابها في عام 2008(31265طالبا)؛ وتضم عدة كليات تحتوي جميع الفروع تقريبا، منها العلوم الإنسانية،الإدارة والاقتصاد ،الطب البشري،الفنون ،الحقوق،نظم البرمجيات والاتصالات ،الفنون والتصميم، وغيرها .

ب- جامعة نانيانغ التكنولوجية(NTU) Nanyang Technologicalism University. وأنشئت في عام 1955، وتقع في جنوب غرب المدينة، وبلغ عدد طلابها 49155، وتضم 5 كليات (العلوم ،إدارة الأعمال، العلوم الإنسانية، الاتصالات والمعلومات، الهندسة) وتحوي 18 فرعا. وتسمح لطلابها بإكمال دراسة الماجستير .

ج- جامعة الإدارة السنغافورية (SMU) Singapore Management University تأسست في عام 2000 ، وبلغ عدد طلابها نحو (5400طالبا) ،وتضم 6 كليات هي (إدارة الأعمال ،المحاسبة ،الاقتصاد، نظم المعلومات ،الحقوق ،العلوم الإنسانية)، وتمنح درجة الماجستير في جملة من التخصصات[14].

وعلى صعيد المناهج المتبعة فيتم تدريس حزمة شاملة من التخصصات تتركز على وضع منهج أساسي ، في حين يمنح الطالب حرية الاختيار بين عدة مواد دراسية،كما ويوجد هناك آلية للتعاون العلمي مع نخبة من الجامعات الأجنبية، تتمثل بتبادل الزيارات ووضع المناهج والنشاط البحثي وغيرها،وكمثال على ذلك فأن جامعة الإدارة السنغافورية (SMU) قامت بوضع المناهج بالتعاون مع كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا.

تتمتع الجامعات الحكومية بقدر كبير من الاستقلالية في الإدارة،في حين أنها تتلقى تمويلا حكوميا كبيرا ولاتتقاضى من الطلاب سوى أجور رمزية ، وهذا ماسمح لها بالتميز والابتكار في مجال التعليم العالي والبحث العلمي .وجعل منها إحدى الركائز الأساسية للنهضة السنغافورية[15].

تضم سنغافورة جامعة وطنية خاصة هي جامعة اليونيسيم Sim University(UNISIM) ،وتأسست في عام 2005 ، ونظامها اقرب مايكون "للجامعة المفتوحة " ، وبلغ عدد طلابها نحو (12000) وتضم 4 كليات (الفنون والعلوم الاجتماعية ، الأعمال التجارية ، التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية ، العلوم والتكنولوجيا)[16] .

الخاتمة.

يعتبر التطور المعرفي أحد سمات الدول المتقدمة ، وهو يرتكز بالأساس على المؤسسات المعرفية وكوادرها الأكاديمية والتي يناط بها مهمة نشر الوعي ورفع المستوى العلمي لدى طلبة العلم على اختلاف مراحلهم الدراسية والذين يشكلون في المستقبل عماد النهضة التنموية في هذه البلدان.

يشكل الاستثمار في تطوير القدرات البشرية والبنى التحتية جوهر عملية التطور الاقتصادي ؛ بالرغم من كونه استثمارا طويل أو متوسط الأجل في أفضل الحالات ناهيك عن تكلفته الباهضة ، وهو مايعد عنصر عدم جذب للمستثمر العادي سواء كان أفرادا أو مؤسسات كونه لايحقق عائدات سريعة، لذا لايحظى باهتمام كبير من قبلهم ؛ وعليه يقع عبء الإنفاق في هذا المجال على عاتق الدول والحكومات إجمالا ،مع عدم أمكانية الاستغناء عن دور القطاع الخاص كلية.

تعد دولة سنغافورة الأنموذج الأبرز في القارة الآسيوية لهذه الطروحات ، بالرغم من صغر مساحتها وخلوها من الموارد الطبيعية وحداثة تكوينها ،كما و يتألف مجتمعها بالأساس من المهاجرين ، وهو مامثل حالة من التنوع أسهمت في رفد المشروع التنموي نتيجة للسياسات الحكيمة التي اتبعتها الحكومات السنغافورية ، وبتعبير أدق التي اتبعها حزب العمل الشعبي والذي هيمن على السلطة بدءا من العام 1959 ، واستمر في ذلك إلى يوم الناس هذا .

يعتبر لي كوان المؤسس الحقيقي للنهضة السنغافورية ؛ واستحق عن جدارة لقب" معماري القرن العشرين" ، وقد كان من مرتكزاتها السياسة التعليمية والتي تستند على جملة من الأمور تقوم على أن تكون الدولة هي الموجه الأساسي للعملية التعليمية برمتها كما هو الحال في القطاعات الرئيسية الأخرى، ويتم التركيز هنا على صقل قدرات الفرد السنغافوري عبر برامج التطوير المستمر لمفردات التعليم ومنح جملة خيارات واسعة لطلبة العلم سواء على صعيد اللغات أو المواد الدراسية ، بما يعزز من قابلياتهم ليكونوا أدوات إنتاج فاعلة تسهم في رفد مسيرة الاقتصاد السنغافوري الذي يعد من بين أفضل 10 اقتصاديات على مستوى العالم حيث يتم التركيز على مواكبة أحدث المستجدات في مجال التعليم وإيجاد صلات وصل مستمرة مع كبرى الجامعات العالمية بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة من العملية التعليمية برمتها.

دأب لي كوان وعقب تقاعده عام 1990 على كتابة المقالات وإلقاء المحاضرات باعتباره صاحب نظرية في التطور الاقتصادي ، وقد كان العالم العربي من جملة اهتماماته حيث وجهت

إليه دعوات لحضور عدة فعاليات هناك ، وهو ماله أهميته بحكم عمق المشكلات هناك ؛ حيث يلتحق سنويا ملايين الخريجين الجدد بركب العاطلين أو يصبحوا جزءا من ظاهرة " البطالة المقنعة" ، في ظل الإصرار المزمن للسلطات على التمسك بالأطر القديمة في التعليم ورفض مواكبة روح العصر ، وزاد في ذلك السعي لاقتباس نظم تعليمية جديدة من دون الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وخصوصية المجتمعات العربية ومتطلبات سوق العمل المحلية.

كان للنجاح الذي حققته التجربة السنغافورية بالإجمال أثره على المحيطين الإقليمي والعالمي ،ومن أول وابرز هولاء مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا والذي يعد كذلك صاحب تجربة اقتصادية ناجحة يشار لها بالبنان، وهو لم يخفي تأثره وإعجابه المستمر بلي كوان وروؤاه المتميزة في النهوض بالشعوب.

تختلف الآراء في تحديد مدى أهمية العلاقة بين مفهوم التنمية والمؤسسات المعرفية . ففي الوقت الذي يذهب فيه البعض إلى أن الاستثمار في تطوير القدرات البشرية هو الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية ، يرى البعض الآخر أن الديمقراطية الليبرالية في الغرب تحديدا لم تترسخ جذورها إلا بعد تحقيق قدر عالي من التطور الاقتصادي بما يخلق بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

وفي واقع الأمر أن سنغافورة قد نجحت في الأخذ بما يلائمها من كلا المدرستين ، مع عدم إغفال الخصوصية المحلية من حيث طبيعة التركيبة الأثنية والدينية المتنوعة ، فتم تحويل هذه السمات إلى عوامل تطور بعد أن شكلت عوامل تخلف في كثير من المجتمعات الأخرى .

وتبعا لذلك تم في البدء أقرار "مبدأ ثنائية اللغة " حيث أقرت اللغة الإنكليزية كلغة أساسية في التعليم منذ الاستقلال عام 1963؛ وهو مايشكل فائدة مضافة و يدلل على احترافية كبيرة كونه لايمنح الأفضلية لأي مكون على حساب آخر بحكم إن الغالبية العظمى من السكان هم صينيون؛ والأمر الآخر إن الحواجز اللغوية قد تم تحويلها لعنصر تلاقي ضمن المحيط الداخلي والخارجي وهو مايعزز مفهوم الانتماء الوطني ، ويمنح فرصا كبيرة للسنغافوريين لتطوير خبراتهم إذ سيسمح لهم بالانخراط في كبرى الجامعات العالمية بسهولة ويسر ، كما وسيتيح للجامعات المحلية الفرصة المثلى لمد جسور التواصل العلمي مع نظيراتها.

تبنت سنغافورة مبدأ "تعليم اقل ، فائدة أكثر" ، وهذا الشعار لايلخص السياسة التعليمية فقط، بل امتد ليشمل الأطر العامة للنهضة السنغافورية برمتها والتي تستند بالأساس على الاستثمار في

تطوير القدرات البشرية والبنية التحتية، وهو أمر له أهميته بحكم خلو البلاد تقريبا من الموارد الأولية ، في حين يشكل موقعها الإستراتيجي ميزتها الأساسية.

تشكل النهضة السنغافورية حالة متميزة كونها أسست وسط محيط مكتظ ومضطرب ، إلا أنها نجحت لابتعادها عن الطرق التقليدية وسعيها لإدامة عنصر الابتكار،ويتجلى ذلك في تقديم الدولة لدعم كبير للمؤسسات المعرفية ؛ وهو ماقد يعتبر مأخذا ، إلا أن الأمر غير ذلك تماما كونها تحظى باستقلالية واسعة.وهو ماسمح لها بمواكبة التطورات العلمية وتحديث مناهجها باستمرار ، لأن هدفها هو إيجاد عناصر كفؤة تشكل إضافة لسوق العمل وتساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والهوامش .

1. د. عبد الرزاق مطلك الفهد ، جنوب شرق آسيا (الحركة الوطنية والتدخل الأمريكي) ، بغداد ، 2008 ، ص104-139.للتفاصيل ينظر: www.en.wikipedia
2. (translate.google) www.intute.ac.uk
3.د.محمد جواد علي ،التجربة الآسيوية ومعايير النمو والتقدم ،أوراق آسيوية ، العدد72 ،السنة الثالثة ،جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، حزيران2001 ،ص3-4.
4. . (translate.google) www.moe.gov.sgleducation
5.www.xinhuanet.com
6.www.moe.gov.sgleducation
7. د.محمد جواد علي ، المصدر السابق ،ص2-4.
8.www.channelnewsasia.com
9.www.focussingapore.com/education(translate.google)
10. (translate-google) www.britishcouncil.com
11. (translate-google) Singapore education www.sgbox.com/
12. (translate-google)http://encarta.msn.com
13. (translate-google) www.singapore education.gov.sg
14.www.uniquru.com/education-system-in-singapore(translate-google)
15. (translate-google) www. Singaporemirror.com.sg
وللتفاصيل ينظر:. www.moe.gov.sgleducation
16.www.uniquru.com/education-system-in-singapore

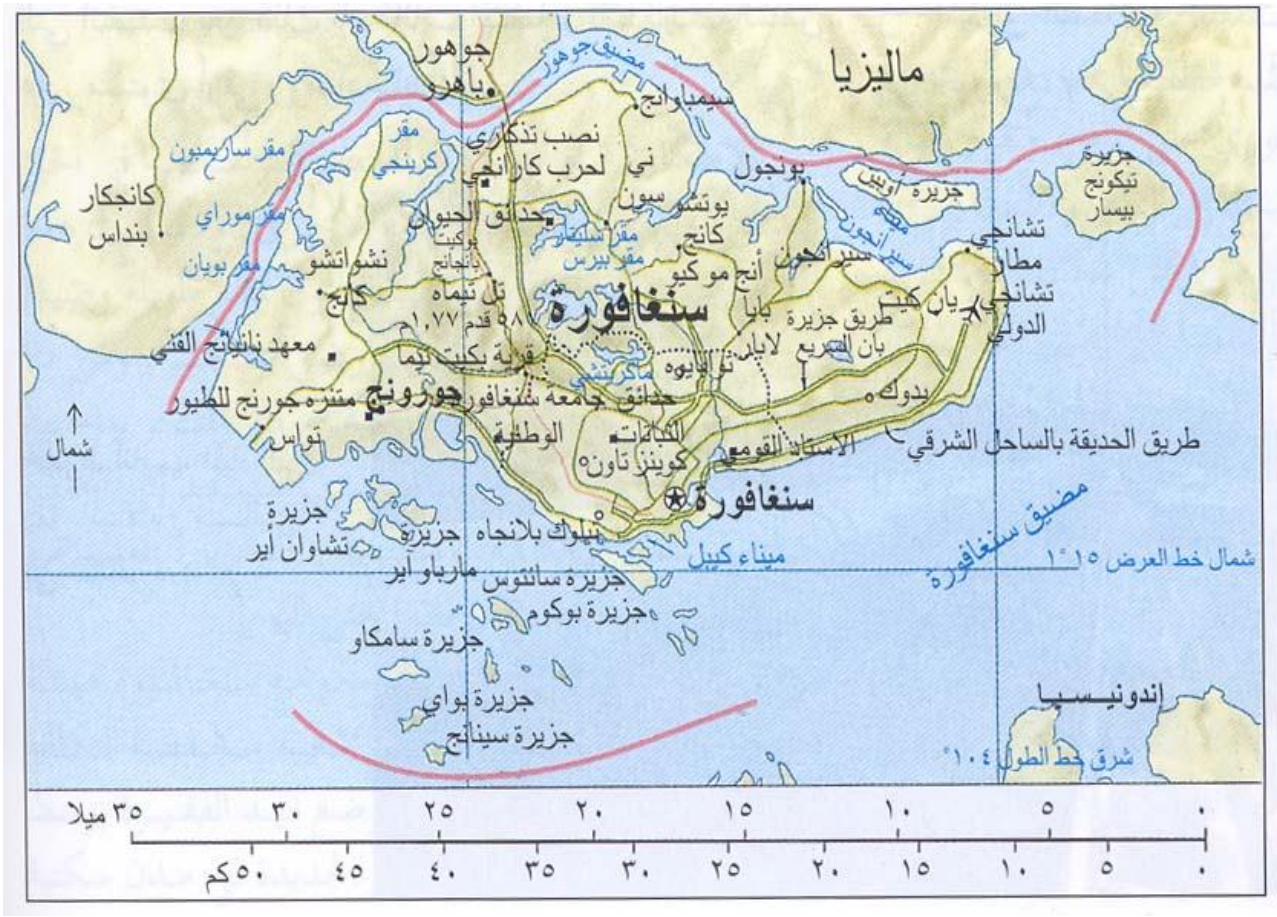
ماليزيا
جوهور باهرو
مضيق جوهور
سيمباوانج
نصب تذكاري لحرب كارانجي
مقر كرينجي
مقر ساريمبون
مقر موراي
مقر بويان
كانجكار بنداس
حدائق الحيوان
نشواتشو
كانج
تل تيماه
٨٨ قدم ١,٧٧
سنغافورة
معهد نانيانج الفني
قرية بكيت تيما
جورونج
متنزه جورنج للطيور
تواس
شمال
حدائق جامعة سنغافورة
الوطنية
الكتابات
كوينز تاون
الأستاد القومي
يونجول
جزيرة أوبين
مضيق
سير انجون
يوتشو
كانج
أنج مو كيو
مقر سليتار
مقر بيرس
بوكيت بانجانج
سير انجون
جزيرة تيكونج بيسار
تشانجي مطار
تشانجي الدولي
يان كيت
طريق جزيرة بابا
لايار
بان المربع
تو ابايوه
بدوك
طريق الحديقة بالساحل الشرقي
سنغافورة
ميناء كيبل
مضيق سنغافورة
شمال خط العرض ١°١٥
جزيرة تشاوان اير
جزيرة بلانجاه
جزيرة ماريا اير
جزيرة سانتوس
جزيرة بوكوم
جزيرة سامكاو
جزيرة بواي
جزيرة سينانج
اندونيسيا
شرق خط الطول ١٠٤°
٣٥ ميلا ٣٠ ٢٥ ٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠
٥٠ كم ٤٥ ٤٠ ٣٥ ٣٠ ٢٥ ٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠